

دلالة الفعل التشاركي في الممارسة السياسية الحديثة

Significance of participatory action in modern political practice

الدكتور: بوقنور اسماعيل

أستاذة محاضر أ - قسم العلوم السياسية

جامعة 8 ماي 1954 - قالمة (الجزائر)

مخبر الدراسات القانونية البيئية

البريد الإلكتروني:

bouguennour.ismail@univ-guelma.dz

الدكتور: حميداني سليم⁽¹⁾

أستاذة محاضر أ - قسم العلوم السياسية

جامعة 8 ماي 1954 - قالمة (الجزائر)

مخبر الدراسات القانونية البيئية

البريد الإلكتروني:

hamidani.salim@univ-guelma.dz

تاريخ الإرسال: 2019/07/24 - تاريخ القبول: 2019/09/03 - تاريخ النشر: 2019/10/29



ملخص:

يتم النظر دوما إلى العمل التشاركي على أنه خيار مرجو لتعظيم المكاسب، خصوصا وأن المحيط الاقتصادي الحديث يقوم على حالة من التسارع في مجال المعرفة وتحديث الأنماط الإدارية، وفي وقت يسعى فيه الجانب السياسي إلى مسايرة تلك الثورة الشاملة، أين تمثل آلية العمل التشاركي المنادى بها؛ تطورا إيجابيا لمخرجات ذلك الوضع، وتعزيزا لمفهوم الثقة والشفافية، وهي مقاربة تنقل الأفراد من وضعية الانتظار إلى وضعية المبادرة.

إن كفاءة الفعل التشاركي تتجسد في كونه كفكرة لا يعن الفوضى، كما أنه كممارسة لا يشير إلى كثافة القوانين وتعقد الإجراءات، وإنما هو إطار لانسيابية العمل السياسي، وتعظيم مخرجاته الإيجابية، في الترسخ الديمقراطي، والاستيعاب الأقصى للقدرات المجتمعية، وهي المضامين الأساسية لما صار يعرف بالديمقراطية التشاركية التي بدأت تظهر باعتبارها أحد الاهتمامات الأساسية للحكومات، على غرار ما طرحه الجزائر في السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: التشاركية؛ الديمقراطية؛ التطوع؛ الاستقرار؛ المبادرة؛ الوعي.

Abstract :

Participatory action is always viewed as a desirable option to maximize gains, especially that the modern economic environment is based on a state of acceleration in the field of knowledge and modernization of administrative patterns. At a time when the political side seeks to keep pace with that comprehensive revolution, the mechanism of participatory action is a positive development of the outputs of modern political activity, as well as an enhancement of the concept of trust and transparency, it is the approach that moves individuals from the waiting position to the status of the initiative.

(1) المؤلف المرسل: الدكتور: حميداني سليم ، hamidani.salim@univ-guelma.dz

The participatory act does not mean chaos, and does not refer to the density of laws and the complexity of procedures, but it is a framework for the efficiency of political action, consolidation of democracy, with emphasis on not wasting capacities and resources, it is the basic contents of what has become known as participatory democracy, which has begun to emerge as one of the basic concerns of Governments, as Algeria has been proposing in recent years.

Keywords : Participatory ; Democracy ; Volunteering ; Stability ; Initiative ; Awareness

مقدمة

تتجه المجتمعات الحديثة - عن توافق واقتناع - نحو إعلاء قيم الحرية والاحترام المتبادل، وترسيخ أطر التواصل والتقارب؛ ابتعادا منها عن الخلاف والنزاع في جانب، وعن طبائع القهر والتفرد بالسلطة في جانب آخر، خصوصا وأن العالم قد عانى من تبعات هذا الانفراد وأثاره، ومن القمع والاستبداد الذي ساد لعقود في القرن الماضي، كما أن الشعوب صارت أكثر قدره في الدفاع عن حريتها، وتجد التبرير لذلك في انسجام مطلب تحقيق الرقي الحضاري مع ضرورة توافر أنظمة سياسية ديمقراطية، تكفل الحقوق وتعبّر عن التطلعات، وتؤمن بالتغيير والتداول على السلطة، وتعظيم مكانة الأفراد في وطنهم. وفي صناعة مستقبلهم بشكل مسؤول وفعلي.

إن الاعتقاد بأن الديمقراطية بوجهها الليبرالي هي الكفيلة بتحقيق الاستقرار وضمان الحريات المختلفة، كانت بمثابة مسلمة يجري تبنيها في الممارسة الميدانية وفي خضم النقاشات الأكاديمية، على أساس الجزم أنها الديمقراطية الحقة؛ إزاء ما تدعيه الديمقراطيات الشعبية وأنماط الحكم الشمولي المختلفة، التي جعلت من الديمقراطية مظهرا وشعارا، دون أن تنفذ في تجسيدها إلى الفئات الشعبية، ولا أن تجعلها مكافئة لتعدد الآراء وحرية التعبير وترسيخ قيم المساءلة والشفافية. ولقد صبّت أحداث نهاية الثمانينيات من القرن الماضي في اتجاه تبني الديمقراطية الغربية ذات الصبغة التمثيلية، والنظر إلى ذلك بقناعة الانتصار النهائي لهذا النموذج، غير أن الأحداث المتسارعة التي عرفها العالم خاصة في العقدين الماضيين، والتدفق الهائل للمعلومات والبيانات، مع ما يتبع ذلك من تأثير على القيم وأنماط العيش، أين يتاح للأفراد هامش واسع من حرية الانتقال والتواصل وسقوط الحواجز بينهم، كل ذلك أبان عن قصور شديد في قدره الإطار السياسي التقليدي في الإحاطة بمتطلبات المرحلة، ومواكبة تطورات الأفراد، وتحسيسهم بحقوقهم،

وتحفيزهم على أداء الواجبات في المجال السياسي، وارتباطات هذا الأداء بالمبررات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إنه ومقابل النمط التقليدي في النشاط السياسي والديمقراطية التمثيلية، يبرز الطرح التشاركي كصيغة لاستيعاب الفعاليات المختلفة في المجتمع، والتي يجري النظر إليها كعناصر مؤطرة لشكل جديد من الديمقراطية تعرف بالديمقراطية التشاركية، وفي خضم هذه الصورة؛ فإن الإشكالية التي تناقشها هذه الورقة البحثية تتصل بالتساؤل التالي:

التقليدية في ممارسة الديمقراطية؟

تحت هذه الإشكالية؛ تندرج أربع تساؤلات فرعية، يجري عرضها على النحو التالي:

- ماهي متطلبات التشاركية في الممارسة السياسية؟
- فيما تتمثل فواعل النشاط التشاركي السياسي؟
- كيف يجري تأطير الفعل السياسي التشاركي؟
- ما المردود المتوقع من الفعل السياسي التشاركي؟

إن معالجة الإشكالية المحورية للبحث والأسئلة المتفرعة عنه، تقتضي الاعتماد على

فرضية أساسية، تصاغ هنا في الشكل الموالي:

كلما زاد رسوخ التعايش المجتمعي، زاد معه الميل لترجيح خيار الفعل التشاركي في النشاط السياسي.

يهدف هذا البحث إلى سبر العلاقة بين الاقبال على التشاركية في المجال السياسي، والمردود المتوقع من ذلك، في وقت يهتم فيه الساسة بالتموقع ضمن المشاريع السياسية التي تكون عواندها أكبر وأكثر فعالية، كما أن ذلك يخدم بشده مساعي إرساء الديمقراطية التشاركية.

يعتمد هذا البحث على تنظيم المعلومات والربط بينها، واستخلاص النتائج وتقديم الاقتراحات، على منهجية قوامها الإطار الاستكشافي الوصفي، بما يسمح بالوقوف على جوانب النشاط التشاركي في الممارسة السياسية الحديثة.

أولاً: أرضية الفعل التشاركي في الممارسة السياسية

لطالما برزت الأحادية والتصرف المنفرد كسمة للسلوك الإنساني، مغطية في ذلك على القيم الأخرى، ومعززة للأناثية والتنافس داخل المجتمع، خصوصاً وأن السلطة كانت تشير دوماً إلى معاني التفرد والاقصاء والاستبعاد، غير أن التطور الذي لحق بالمجتمعات وزيادة

الاقتناع بالديمقراطية والتعددية، وإرسائهما كإطار للممارسة السياسية، أو وجد تغييراً شاملاً فيها، وأوجد منظور التشاركية الذي لا يمكن أن يرى إلا في سياق تصور قضية السلطة، وما تسمح به من حريات في المجتمع.

تتأسس التشاركية حين يجري تحريك وتفعيل الفاعليات المجتمعية في مواجهة تضخم السلطة والسلوك الاستبدادي والانفرادي بصنع القرار⁽¹⁾، ويكون هناك نجاح في هذا الإطار يتجاوز مسألة المواجهة؛ إلى الرغبة في تحقيق مخرجات إيجابية للممارسة السياسية، وهي سمة صارت وصفاً لحالة الانتقال الديمقراطي، أين تتمكن أطراف سياسية من خلال تنسيق جهودها وتفعيل إرادته العمل التشاركي، في أن تترجم الملامح الأساسية للترسيخ الديمقراطي، وتعزيز أرضية للممارسة السياسية، تكون بمثابة الذاكرة وقاعدة الارتكاز من جهة، ولها من المرونة ما يكفل إحداث التطوير والتغيير لها بما يتناسب مع متطلبات النشاط السياسي من جهة أخرى، وتُحقق هذه الأرضية النقاط التالية:

1. ترسيخ الوعي بمنطق العمل الجماعي:

إن العمل الجماعي الذي ينبثق من تأصيل التشاركية، يعكس عملية يستطيع فيها الفرد أن يطرح ويناقش أفكاره بخصوص عمله؛ وعمل الآخرين المشاركين معه في النشاط السياسي⁽²⁾، وإذا ما ترسخ هذا الوضع، فإنه يزيل حاجز الخوف لدى الأفراد، ويعزز الثقة لديهم، لطرح أفكارهم، والتصريح بوجهات نظرهم وقناعاتهم، بما فيها تلك المغايرة أو الجديدة أو الاستثنائية، وأهمية نشوء هذا الوعي؛ ترتبط بحقيقة أنه ينتقل بالأداء السياسي من مرحلة التفكير الجماعي *Groupthink* الذي أساسه إرضاء الرئيس⁽³⁾، إلى منطق العمل الجماعي الذي هدفه توقع المصلحة العامة والعوائد المشتركة، كما أنه يجعل من تقاسم الأعباء والاعتراف بالمسؤوليات ثقافة سائدة، تحيل إلى التنازل وتقبل النقد، وعدم الإصرار على المواقف، كما أن هذا الوعي يزيل ترسبات الاصطفااف والموالاة لدواعٍ مصلحة مؤقتة أو انتماءات ضيقة.

ضمن هذا الوعي المتزايد ينشأ مفهوم التشبيك، والذي يعكس مجموعة من العمليات والأنشطة التي تنشأ عبر حالة التضامن والتساند، ويؤطر ذلك العمل التشاركي كمعبر عن هذا التشبيك، ويتناقل الأفراد في مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية جاذبية ذلك، والاقتناع بكونه الخيار الأكثر قدرة على تغطية احتياجات المجتمع⁽⁴⁾، والتأقلم مع التغيرات الحاصلة ومواكبتها.

2. روح المبادرة وديناميكية الإنجاز

إن ترسخ مفهوم الثقة المتبادلة والإحساس بالمصير المشترك وعدم وجود الإقصاء، أو التمييز بين الأفراد في المجتمع، يسهم في تأصيل روح المبادرة والانجاز، وهي مسألة حيوية في عالم الاقتصاد الحديث، ويتم النظر إليها كمكافئ لحالة الريادية أين يكون حماس المبادر للابتكار والتحسين قادرا على إحداث ثورة وتغيير شامل، على نحو ما أشار إليه عالم الاقتصاد جوزيف شومبيتر *Joseph Schumpeter* (1883-1950)، الذي ركز على فكرة المبادرة أين يتم تدمير الطرق الراسخة للقيام بالأعمال، بفعل استحداث طرق جديدة أفضل للقيام بها. (5)

تتعرّز المبادرة ضمن الإطار التشاركي بترسيخ ثقافة التطوع لدى الأفراد، والذي يتم تشجيعه عبر الخطاب الإعلامي الإيجابي، كما تدعمه الأسرّة والمدرسة والجامعة، والواقع أن اجتماع المبادرة مع الجانب التطوعي، يحقق عديد المنجزات في المجتمع، وليس غريبا أن اليابان عبر تقاليد قرون من الانسجام المجتمعي وروح المبادرة وقيم التساند والعمل المشترك، استطاعت أن تقيم نهضتها وتقدمها العلمي من خلال تعزيز الفعل التشاركي، وحين أزلت الحكم العسكري عنها أضافت لبنة اكتمال هذا الفعل من الناحية السياسية، حيث جرى تعزيز قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الانسان وحرية التعبير، دون أن يتسبب ذلك في تدمير القيم المجتمعية الموروثة عبر قرون بعيدة، والتي تقُدس العمل وروح الجماعة والانضباط والصرامة الأخلاقية، وهي جوانب لا يمكن أن تظهر إلا في إطار العمل الجماعي والصيغة التشاركية.

3. ترشيد السلوك الإداري وحوكمة الأداء

يعدّ ظهور مفهوم الحوكمة إطار أخلاقي؛ جرى الترويج له في العقدين الأخيرين، انسجاما مع توجهات الدول في إعلاء قيم الكفاءة والتميز والوجود الإداري، ولأنّ الحوكمة صارت مطلبا إداريا وإطارا للنشاط السياسي، فإنها اقتضت أن يجري تعزيزها وتفعيلها عبر جملة من المتطلبات، تنصدها حالة الشفافية في إعلان السياسات، والتي تصل إلى حد إشراك الأفراد، ليس فقط في معرفة وتقييم السياسات، بل في مناقشتها واقتراح سياسات جديدة، والتدخل الإيجابي في تنفيذ السياسات بما يحقق مصلحة المجموعة. (6)

توفّر الأطر التشاركية المناخ لأجل إحداث حالة من ترشيد السلوك الإداري وحوكمة الأداء، ضمن مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقبل ذلك في مؤسسات العمل السياسي، ومعيار ذلك هو تجسيد الجوانب التالية: (7)

- احترام القانون: يجب احترام القوانين والأنظمة والتشريعات، والعمل بموجبها وجعلها دستوراً صارماً ينضوي تحته الجميع؛
 - الرؤية الاستراتيجية: امتلاك الرؤى والخطط الواضحة لما ينبغي تحقيقه وكيفية تحقيقه؛
 - الشفافية والنزاهة: وذلك عبر وضوح قواعد العمل، وإرساء الموضوعية وقيم الصدق والأمانة؛
 - العدل في المشاركة: عبر توفير الفرص للجميع وتحقيق المساواة بين المواطنين كافة، من دون تفضيل شريحة على أخرى؛
 - الكفاءة: من خلال الاستخدام الأمثل للعناصر البشرية الكفؤة والجديرة، الاستعانة بالخبرات الضرورية؛
 - الاستمرارية والاستدامة: الاستغلال الأمثل للموارد وتلبية حاجات المستفيدين وحقوقهم؛ مع ضمانتها للأجيال اللاحقة؛
 - التكافؤ والعدالة: وذلك بضمان حق الجميع في الحصول على الخدمات بطريقة عادلة، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية، العرق، الدين، وذلك بغية مكافحة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية؛
 - مواكبة التطور: من خلال مراقبة التطورات وحسن استغلالها لتحسين قدرات القطاع العام، بالإضافة إلى تحسين التنمية البشرية والاقتصادية؛
 - المساءلة والمحاسبة: كل شخص يخل بالمبادئ، ويخالف الأنظمة والقوانين عليه أن يخضع لمبدأ المساءلة والمحاسبة وذلك لضمان سير العمل وفق الأنظمة والقوانين؛
 - الإشراف على النتائج: حيث تراقب الحوكمة مراحل التنفيذ بغية تصحيح الخلل في حال حدوثه.
- يتضح من خلال هذه الجوانب أن الصفة التشاركية ليست عملاً فوضوياً، ولا نشاطاً عضوي، أو مرحلة مؤقتة تفرضها ظروف معينة، وإنما هي مجال للتخطيط والتنفيذ والمتابعة، كما أنها إطار للصرامة والضبط والمسؤولية، وكذا وضوح المهام والوظائف، والحماية القانونية، وهي جوانب ترتقي بالنشاط السياسي، وتلغي الميراث التقليدي بشأن النظره إلى

القطاع العام، وإلى منظومة صنع القرار، والدول العربية - والجزائر على رأسها - أحوج ما تكون لذلك.

ثانياً: فواعل وبنية النشاط السياسي التشاركي

يمكن النظر إلى الفعل التشاركي في المجال السياسي بكونه بنية مكونة من عديد الفواعل الذين يتصرفون بشكل متصل ومترابط، وتؤثر نشاطاتهم على العملية السياسية ككل، ويجري تحديد تلك الفواعل على النحو التالي:

1- المواطن

يتم النظر إلى جهد المواطن في سياق الحالة التشاركية، ضمن صيغة بديلة عن الديمقراطية التمثيلية، وهي الديمقراطية التشاركية التي تتبنى مفهوماً جوهرياً يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار السياسي وتدير الشأن العام، كما أنها تتسم بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المستشارين المحليين⁽⁸⁾، وبالتالي فإن الطرح الذي تتأسس عليه الديمقراطية التشاركية يقوم على تفعيل مساهمة المواطن في عملية صنع القرار، كقناة صاعدة ونازلة للتواصل بين السلطة والمواطن. يتم من خلالها تصعيد مطالب واحتياجات وملاحظات المواطن إلى السلطة، كما تستعمل هذه الصيغة من التشاركية في تعريف المواطن بوجهة النظر الحكومية وفلسفتها، وحجم الإمكانيات المتوفرة والإطار الاستراتيجي للعمل الحكومي، على عكس الديمقراطية النيابية التي تعمل في اتجاه واحد فقط، بين السلطة والنائب، فيما لا يكون هنا دور للمواطن إلا في مرحلة الانتخابات⁽⁹⁾.

إنه يجدر أن يتم إعادة النظر في حلقة المفاهيم المتصلة بأداء المواطن، والمتعلقة بالثقافة السياسية والتجديد والتغيير السياسيين، وإعلاء مكان الفرد كشريك في منظومة الحكم، وكعنصر قادر على تقديم آرائه بحرية، وبشكل مستمر، وأن يجد تلك الآراء قابلة للتطبيق، وأن هناك حاجة لإشعاره بقيمته ووجوده، وهي ميزة أحوج ما تكون إليها الشعوب العربية، في كسر أطر الاستبداد والتسلط، وأن يستعيد الفرد قدرته كإطار للتغيير، وإحساسه بعدم التهميش، وأن الدولة فعلاً مهمة لأمره، وأنه لا يجر استغلاله لمناسبات انتخابية، أو في الدعاية لرسوخ نظام حكم عانت منه الدول العربية، وفي مقدمتها الجزائر.

2- المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بكونه تعبيراً عن ذروة تطور الحراك المجتمعي، والإحساس بانفصاله عن السلطة السياسية القائمة، وهو تجسيد لحالة من الوعي بالقدرة على التأثير والتغيير، والواقع أن الأدوات النموذجية للتعبئة العامة التي يجسدها المجتمع المدني،

تتضمن العرائض والاجتماعات والتظاهرات، واستخدام الانترنت وكتابة الرسائل لزيادة الوعي العام، وتبادل المعلومات والأفكار والحصول على التغطية الإعلامية، وممارسة الضغوط على عمليات صنع القرار المحلية والوطنية.⁽¹⁰⁾

يظل المجتمع المدني المستقل عن مؤسسات الحكم بمثابة قوة ثقافية وفكرية ومهنية وفنية من الحياة السياسية، وهي قوة ذات فاعلية شديدة في العمل التشاركي، خصوصا مع تزايد الوعي بأهمية إزالة العراقيل والعقبات التي تعمل على تحجيم دور المجتمع المدني لما في ذلك من آثار سلبية على المناخ السياسي ككل.

3- القطاع الخاص

إن تراجع سيطرة الدولة على الاقتصاد؛ عبر إفساح المجال للمبادرات والمشروعات الخاصة، من شأنه أن يقلص من دور الدولة في الهيمنة على النشاط الاقتصادي والسياسي، ويؤدي إلى تدعيم مؤسسات القطاع الخاص، وتنشيطها على النحو الذي يحقق نوع من التوازن بينها وبين مؤسسات الدولة، مما يجعل هذا التوازن بمثابة أحد الضمانات والمتطلبات الأساسية لترسيخ النظام الديمقراطي.

يعتمد القطاع الخاص بشكل رئيسي على الدولة في تحقيق العديد من الأنشطة والمكاسب والامتيازات المرتبطة بالتسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية وتنفيذ المشاريع لحساب الدولة، وفي ضوء ذلك يجب أن تتركز أعمال رجال الأعمال أو القطاع الخاص في استيعاب مفهوم المنافسة وبناء مؤسساتهم الخاصة بالشكل الذي يقبل تلك المنافسة ويحافظ على وجودها وأن تتركز مطالبهم من الديمقراطية في تنقية أجواء الاقتصاد لمواجهة المنافسة ومحاربة الفساد وتطوير النظم الإدارية لعمل الاقتصاد.⁽¹¹⁾

ثالثا: تأطير الفعل السياسي التشاركي

إن إخراج النشاط السياسي من مرحلة التفكير إلى مرحلة الممارسة، يقتضي قدرا من التنظيم والمتابعة، وأن يتأسس في سبيل ذلك مسار قانوني، وتغير في أنماط السلوك، وأن يحظى فيه الأفراد بقناعة التغيير، وأن يتقبلوا الاختلاف والتعارض، وتكون هناك آلية لتحويل ذلك إلى قوة دافعة في البناء وتطوير المنظومات القرارية، وبالتالي فإن هناك مسارا لتأطير الفعل السياسي التشاركي يمر عبر النقاط التالية:

1- البنية التشريعية للنشاط السياسي التشاركي

إنه ولأجل جعل النشاط التشاركي في المجال السياسي واقعا مستمرا ومحميا، لا بد لذلك من أن يمر عبر توفر ترسانة قانونية تضمن الحثيات التالية:⁽¹²⁾

- وجود نظام للتعددية الحقيقية يشمل تعددية القوى والأحزاب السياسية، كما يكفل المصالح بشكل متوازن، وكذا تكافؤ الفرص، ووجود ضمانات قانونية لممارسة الأنشطة السياسية بكل حرية؛
 - تحقق نظام للانتخابات الحرّة والنزيهة، وتوفر الأطر القانونية لمتابعة العملية الانتخابية عبر كل مراحلها، للوصول إلى المستوى الذي ترضى فيه كل الأطراف بها وبناتجها؛
 - مؤسسات على درجة من الاستقلال والتماسك، والفاعلية والتكيف، وأن يتوفر الإطار القانوني الذي يضمن السيطرة المدنية على المؤسسات العسكرية والأمنية في المجتمع؛
 - تشكل مجمع مدني على درجة من الوضوح والحيوية، له القدرة على ترجمة المصالح والآراء واحتواء الخلافات، ومنح فرص المشاركة عبر ترتيبات قانونية واضحة ومكفولة بالحماية؛
 - أن تضمن المنظومة القانونية حرية تدفق المعلومات، وإمكانية الوصول إليها، وتوظيفها والاحتجاج بها، دون خشية من المتابعة، وحين يسود الاعتقاد بأن الضمانة القانونية بشأن الحرية، هي أقوى من إرادة انتهاكها أو الاعتداء عليها، فإن الإطار التشاركي يكون أكثر فاعلية وصدقية، ويجري تأصيله في الممارسة السياسية، وترسيخه وكذا توارثه كتقليد إيجابي في العمل السياسي.
- تذكرنا مناقشة البنية التشريعية للنشاط السياسي التشاركي وعلاقة ذلك بحجم القدر المتوفر من الحرية، بما أشار إليه مورتون كابلان (Morton A. Kaplan) (1921-2017) بأنه كلما اتسع نطاق قانونية الحرية كلما اتسعت نوعية نظام الضبط والربط⁽¹³⁾، وعلى أساس هذه الرؤية فإن فكرة العمل التشاركي لا تعن الفوضى، كما أنها لا تشير إلى كثافة القوانين وتعقد الإجراءات، بقدر ما تدفع نحو انسيابية العمل السياسي، وتعظيم مخرجاته الإيجابية.

تقتضي الرغبة في الحصول على مخرجات إيجابية للديمقراطية التشاركية في أن يتزامن ذلك مع إحداث تحويلات جذرية في المنظومة القانونية المؤطرّة للنشاط السياسية، وذلك بإكسابها قدرا من المرونة من جانب، وتجسيد الطابع الردعي لأي محاولة للانقلاب على المكتسبات الديمقراطية، أو الانحراف بالعمل السياسي، وتطوير التشريعات القانونية بشأن تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر مثلا يهدف إلى تحفيز مشاركة المواطن في

تسيير شؤونه بالحي والبلدية التي يقيم بها، كما يدعم المجالس المحلية المنتخبة في أداء مهامها وتنفيذ البرامج الخاصة بها من خلال معرفة أكثر وادق لانشغالات المواطن، وفي ذات السياق فإن وزير الداخلية السابق نور الدين بدوي كان قد صرح في 25/10/2017 أن مشروع قانون الجماعات المحلية القادم سيعمل على توسيع صلاحيات المنتخبين المحليين، لتتوافق وأهداف مقاربة الديمقراطية التشاركية، وتعمل الجزائر إضافة إلى قانون ترقية الديمقراطية التشاركية -الذي جرى الإفصاح عنه سنة 2016- على برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية (كابدال) CAPDEL، وكذا برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي P3A.⁽¹⁴⁾

2- المرونة وتقاسم المسؤوليات

إن التركيز على أفعال الأفراد في المجتمع المحلي سواء من خلال تفاعلاتهم، ضمن ما يسمى التفاعل التشبيكي داخل الجماعة *Interactionisme*، أو من خلال الثقافة المحلية ضمن ما يسمى الاثنوميتودولوجيا *Ithno-méthodlogie* أو التركيز على نمطية فعل الفرد *Homo sociologie* أينما كان في تحديد أوضاعه فيما يسمى الفردانية المنهجية *Individuisme méthodologique* يمكن من تبين دور القيادات المحلية ومسؤولياتها؛ سواء في دورها السلبي عن التعويق أو في دورها الإيجابي في المبادأة والريادة في توفير الفرص المحلية أو غير المحلية، لتنمية موارد هذا المجتمع المحلي كأساس لتقدمه الاجتماعي.⁽¹⁵⁾ تسهم حالة المرونة وتقاسم المسؤوليات التي تكرسها الديمقراطية التشاركية؛ في تعزيز الشرعية والشفافية والعدالة في عمليات رسم السياسات وصنع القرارات، بما يكفل وضع مصالح شرائح المجتمع كافة في الاعتبار والحصول على دعمها، وإفساح المجال أمام أصحاب المصلحة، وبوجه خاص الفقراء والمهمشين، لإسماع صوتهم وضمان أخذ وجهات نظرهم وآرائهم في الحسبان.

في جانب آخر؛ فإن تقاسم المسؤوليات يعمل على زيادة فعالية المشروعات والبرامج الميدانية من خلال البناء على خبرة منظمات المجتمع المدني في مجالات النهج التشاركية، والتخفيف من آثار الفقر، والأنشطة المستدامة وذلك إلى جانب قدرتها على العمل بصورة سريعة ومرنة لاستهداف الجماعات الأكثر تعرضاً للمخاطر والمشكلات، وكذا بناء الدعم الجماهيري والإرادة السياسية اللازمين لتحقيق أهداف الأمن والاستقرار والتنمية.⁽¹⁶⁾

3- حرية الوصول إلى المعلومة

تدور أسئلة الدولة الحديثة منذ الثورة الفرنسية سنة 1789م حول كيفية تحقيق المشاركة الديمقراطية الواسعة للفرد في صياغة مصير دولته ونفسه عبر الانتخابات التمثيلية، التي من خلالها تتم صياغة المشاريع الكبرى وتحقيق التنمية، لكن هذا النمط من الحكم أصبح اليوم يصطدم بمؤثرات نتجت عن الوضع الاقتصادي الجديد في العالم، وكذا التطور السريع لوسائل الاتصال الرقمية والثورة التكنولوجية والتأثير الإعلامي للثقافة الغربية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي⁽¹⁷⁾، أين اتصل المناخ الديمقراطي بحرية التعبير من جهة، وحرية الوصول على المعلومة، وفي الواقع فإن مبدأ الحق في الحصول على المعلومة؛ اتصل بالديمقراطيات الغربية التي جعلت منه معيار لاحترام مواطنيها، وقيدا على سلوك السياسيين وترسيخا لمبدأ المحاسبة والمساءلة والشفافية، فقد وقّع الرئيس الأمريكي الأسبق لندون جونسون قانون حرية المعلومات في 04 جويلية عام 1966، ليتم تفعيله في جميع الهيئات الفدرالية، وليمنح الأميركيين منذ بدء العمل به في 1967 أداة تجعلهم على دراية بما تفعله حكومتهم والسياسات التي تنتهجها هيئاتها المختلفة، وتصف الحكومة قانون حرية المعلومات بأنه "جزء حيوي من الديمقراطية الأميركية"، إذ يستطيع من خلاله الأشخاص مهما اختلفت المجالات التي يعملون فيها، طلب معلومات من أي هيئة فدرالية، ما عدا استثناءات معينة تتعلق بالخصوصية والأمن الوطني.⁽¹⁸⁾

إن إسقاط هذا المبدأ على مساعي تجسيد الديمقراطية التشاركية في البلدان حديثة العهد بالحرية السياسية والتعددية السياسية والعمل التطوعي، يشير إلى تعبير سياسي لحق العامة الأساسي في المعرفة، ووجوده يحدد المجتمعات الديمقراطية عن غيرها، كما أن رسوخه في الممارسة اليومية للأفراد، يسمح بدور أكبر للصحافة الاستقصائية، ويشعر المسؤولون أنهم لا يملكون السلطة المطلقة، وأن ما يقترحونه أو يمررونه من قوانين يجب أن يخضع لنقاش وفحص دقيق من المواطنين عامة.

رابعا: مردود الفعل السياسي التشاركي

إن الفعل التشاركي هو مقاربة تنقل الأفراد من وضعية الانتظار؛ التي ينتجها الفهم غير السليم والممارسة الخاطئة للمقاربة الحقوقية، إلى المبادرة والفعل، وتكون المساعدات الخارجية في هذه الحالة؛ مساعدة مالية وتقنية للتغلب على المعوقات لا غير، ويمكن اختصار مفهوم المقاربة التشاركية في عبارة "العمل مع" عوض "العمل من أجل"⁽¹⁹⁾، ويدفع تأطير العمل التشاركي إلى توقع مردود إيجابي للنشاط السياسي، وهذا التوقع ينسجم مع المساعي

الرسمية وغير الرسمية في تبني الخيار التشاركي، وجعله إطارا للتحرك والتعامل واستيعاب الاختلافات وتقديم الحلول، كما ينظر إليه على أنه آلية فعالة في تجسيد الشفافية ومحاربة الفساد، إضافة إلى دوره في الجانب التنموي، وفعالته في تحقيق استجابة عالية أثناء الأزمات، وما يقتضيه الأمر من سرعة تحرك، وجوده للقرارات، وانصاف للحقوق وتحمل للمسؤوليات.

1- جودة القرارات

ينظر إلى العمل التشاركي على أنه سبيل لتعظيم المكاسب، خصوصا وأن المحيط الاقتصادي الحديث يقوم على ثورة في مجال المعرفة والأنماط الإدارية، ويسعى الجانب السياسي إلى مسايرة تلك الثورة الشاملة، وعلى هذا الأساس فإن الفعل التشاركي يسهم في الابتعاد عن النمط الموحد والجامد في التعامل، وتصنيف الأنشطة بدلا من ذلك إلى أنشطة اقتصادية قائمة على المعرفة *Knowledge-based activities* تكون فيها نظم التواصل والشبكات مهمة جدا في تجميع المعارف وتبادلها واحداث التكامل بينها، وهناك أنشطة قائمة على الخبرة *Experience-based activities*، وأن يجري في خضم ذلك الرفع من جودة القرارات وكفاءة النظم القرارية في التعامل مع القضايا الطارئة والمستجدة بشكل يماثل سرعة استجابتها وكفاءتها في التعامل مع المسائل الاعتيادية، وعلى هذا النحو فإن العمل التشاركي يسمح بتوسيع نطاق النقاش، والخروج من نمط الرئيس المسيطر الذي يعرف أكثر حسب الاعتقاد التقليدي، إلى أن المجموعة بأرائها المتعددة لها معرفة واطلاع أوسع وقدرة على الخروج بأفضل القرارات.

هناك حاجة ماسة إلى الدعم التقني والمؤسسي في توسعة نطاق تطبيق منهج الديمقراطية التشاركية، والوصول إلى المعلومات وإلى هيئات صنع القرارات داخل الحكومات وخارجها، ويمكن استجلاء التأثير الأقوى للديمقراطية التشاركية على قطاعات السياسات العامة وتقديم الخدمات ومؤسسات التمويل وتنمية الموارد البشرية، وتحسين تعبئة الموارد واستغلالها على النحو الأمثل بما يسهم في ترشيد النفقات، وصرف الفائض نحو تجسيد مشروعات إضافية يجري التحمس لها، والمشاركة فيها خاصة عبر آليات المجتمع المدني ذات الطابع التطوعي والتضامني.⁽²⁰⁾

تمثل حالة الاستيعاب للقدرات المجتمعية والقبول بالتفاوت الحاصل بينها، انعكاسا للظهم الجديد للديمقراطية، بكونها لا يجب أن تكون بأي حال من الأحوال مدخلا إقصائيا أو مجالا للاستثناء والانتقاء لأطراف أو كفاءات دون الانتباه لتهيئش أطراف آخرين، أو

تجاوزهم في خضم مسعى تعظيم أثر المعرفة والتعلم أو انكار لدور الخبرات في استكمال النقص، وسد العجز في الأنشطة اليومية ذات البعد الاقتصادي خاصة، وفي الجانب الموازي فإن هذا الاستيعاب يقضي تدريجيا على أفعال المحاباة والمحسوبية التي لم تستطع الديمقراطية التمثيلية القضاء عليها، بل إنها في مواطن عديدة كانت سببا في تعزيزها ومضاعفة آثارها السلبية.

2- الشفافية والمساءلة

تمثل آلية العمل التشاركي تطورا إيجابيا لمفهوم الثقة والشفافية، وتثبت أساسيات الفعل الاجتماعي والاقتصادي أن العلاقة بين الثقة والفساد عكسية بشكل دائم؛ فالدول المتقدمة ذات معدلات الثقة العالية، يقل فيها الفساد بشكل كبير، والعكس بالنسبة للدول المتخلفة أين ترتفع مستويات الفساد وضعف الثقة، كما أن هذه الثقة والأمانة هي في الواقع أهم من البحث عن وجود مؤشرات تركيبية مثل مستوى الديمقراطية أو الاستقرار السياسي، وللشفافية المرجو وكذا آلية المساءلة جملة من الآثار الإيجابية بالنسبة للاقتصاد الوطني يمكن عرضها على النحو التالي: (21)

- تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق، وتخفيض تكاليف المشروعات لزيادة كفاءة الاقتصاد؛
- حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، نظرا إلى أن تقديرات المستثمرين تتأثر بوفرة ودقة المعلومات؛
- زيادة جاذبية المناخ الاستثماري، حيث يحتاج المستثمر إلى التأكد من أن النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقه خلال فترة معقولة وبتكلفة مقبولة؛
- التخفيف من حدة الأزمات، حيث أظهرت التجارب الدولية أن عمق الأزمات الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد ويمدى الثقة في قنوات المساءلة.

3- ديمقراطية الديمقراطية وتعزيز المواطنة

يجري تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها مجموعة الوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة، وتبعا لذلك لا يتم تعريف الديمقراطية التشاركية في حد ذاتها، بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعية على ذاتها، وذلك في علاقة بالهدف المقصود من تكريسها، بحيث تسد الديمقراطية التشاركية ثغرات الديمقراطية التمثيلية، وتتجه إلى إصلاحها. (22)

لا تلغ الديمقراطية التشاركية الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكنها تسعى إلى تجاوز أوجه القصور والعجز فيها بمحاولة حل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع، وتطوير

التدبير المحلي والوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطيةين، لا سيما أن العديد من التحركات الاجتماعية (نسائية، بيئية، تنموية) لم تعد تجد في الديمقراطية التمثيلية سبلا للتعبير عن حاجياتها ومطالبها وإيجاد حلول لها.⁽²³⁾

إن ما يحرر قيم الحياة الديمقراطية ليست جهود أو نضال الدولة وشعاراتها في الحرية والمساواة والعدالة، وإنما الذي يحرر تلك القيم هو توفر ثقافة تعترف بالتنوع والاختلاف، وتتخصن بهذا الاعتراف عبر تحيزاتها الاجتماعية النمطية المتقاطعة عند نقطة تجعل المشكلة الفردية مشكلة جماعية، والمصلحة الخاصة مصلحة عامة، وذلك ما يجعل جميع أشكال الاعتراف الخلاق بالاختلاف؛ خطوطا في نسيج الشبكة العامة للثقافة المدنية أي الثقافة الموازية للديمقراطية.⁽²⁴⁾

الخاتمة:

يجسد الطرح التشاركي توجهها لاستيعاب الأفراد ودفعهم للتعبير عن آرائهم؛ كما يمكن من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم، عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة والمشكلات المطروحة، والواقع أنجو الثقة التي سيخلقها هذا الواقع بين المواطن والمسؤولين المحليين والمنتخبين يرفع قيم المواطنة، ويقلل نسبة الاغتراب السياسي حين يكون هناك إحساس لدى الفرد بجدية إشراكه في تسير شؤونه المحلية، وهذا سيكون حلا استعجاليا ونافعا في توسيع الاهتمامات السياسية للمواطنين ودفعهم لجعل النشاط السياسي في دائرة أولوياتهم، وبذلك سيتم التقليل من ظاهرة العزوف الانتخابي، كما ستتحوّل الثقافة السياسية السائدة من ثقافة هامشية أو تابعة إلى ثقافة مشاركة.

تدفع التشاركية إلى إضعاف الأطر التقليدية للهيمنة وقمع الآراء المستقلة، أين تقوم القيادات المحلية للجماعات على تحصين مواقعها أو مراكزها المحلية داخل هرمية السلطة العامة المشرعة بالثقافة المهيمنة في المجتمع، وبدلا من ذلك تتحقق استقلالية التفكير والتعبير لدى الأفراد، وتضعف تدريجيا مسألة الولاء لتلك القيادات؛ مقابل تقوي وزيادة الولاء للمصلحة العامة للدولة، ولا يتحوّل هذا الانسحاب إلى حالة عدائية - كما في صيغ التمرد الأخرى- وإنما ينسجم الأمر مع الإحساس بالحق في استقلالية الموقف والحق في الاختلاف، وهي الثقافة التي تكون المجتمعات الناشئة أحوج ما تكون إليها.

- (1) - الحبيب الجتحاني وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، (سوريا: دمشق، دار الفكر، ط1، 01، 2003)، ص176.
- (2) - أمانى قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ط1، 2004)، ص73.
- (3) - التفكير الجمعي Groupthink نمط من محاكمة الحقائق والآراء يتقدم فيه الحفاظ على تماسك المجموعة cohesiveness وسيادتها solidarity على البحث في الوقائع بحث موضوعي، بسبب الضغط الملح على التوافقية تكف المجموعات الأفراد عن رفع الصوت بوجهات النظر التقييمية الناقدة التي لا تحظى بالقبول أو الخارجة عن المألوف، ونتيجة لذلك يتدهور لدى الفرد كفاءته العقلية، واختباره للحقائق، وحكمه الأخلاقي، ويعد عالم السياسة إيرفنج يانيس Irving Janis أول من أطلق هذا المصطلح.
- أنظر: جيفري توينهام، غراهام إيفانز، قاموس بن غوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية: دبي، ط1، 2004)، ص ص289-291.
- (4) - محمد الفاتح العتيبي، "منظمات المجتمع المدني الناشئة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف"، 2009/07/31، اطلع عليه بتاريخ: 2019/07/02، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=179782&ac=2>
- (5) - دون ذكر صاحب المقال، روح المبادرة على مدى قرون من الزمن، مجلة الاقتصاد الخليجي، 2015/09/01، ص60.
- (6) - نهى الدرويش، الحكومة الديمقراطية لحكومة العدالة الشاملة، مقال إلكتروني بتاريخ: 2011/11/30، اطلع عليه بتاريخ 2018/11/10، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://dr-nuhaal-darwish.blogspot.com/2011/11/blog-post_8829.html
- (7) - بياريت فريزر، القطاع العام اللبناني بين الحوكمة والخصخصة، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، العدد 02، أكتوبر 2017، ص ص75-106.
- (8) - عمر أزرار، الجزائر: وهم الديمقراطية التشاركية، جريدة العرب، لندن، العدد 10690، بتاريخ 2017/07/13، ص09.
- (9) - بوزيد سراغني، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، كآيتين لتحقيق التنمية: التجربة البرازيلية نموذجاً، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، العدد 8، جانفي 2016، ص ص511-529.
- (10) - ريببكا جونسون، المؤيدون والناشطون: مقاربات متضاربة حيال الحد من انتشار الأسلحة وحظر التجارب، في آن فلورينيني (محررة)، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية، تر: تانيا بشارة، (الكويت: مركز البابطين للترجمة، لبنان: بيروت، دار الساقى للنشر، ط1، 2005)، ص69.
- (11) - دون ذكر اسم صاحب المقال، للقطاع الخاص دور كبير في التطور الديمقراطي، تقرير موجز، بتاريخ 2018/09/22، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://goo.gl/cqkUrW>

- (12) - عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، (القاهرة، منشورات مكتب الآداب بجامعة القاهرة، ط2، 02، 2014)، ص ص343،344.
- (13) - مورتون.أ. كابلان، المعارضة والدولة في السلم والحرب، تر: سامي عادل، (لبنان: بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط1، 01، 1970)، ص 164.
- (14) - دون ذكر صاحب المقال، مشروع قانون الديمقراطية التشاركية سيتضمن عدداً "ميكانيزمات لتحفيز مشاركة" المواطن في تسيير الشأن المحلي، جريدة المساء، الخميس 26/10/2017.
- (15) - أحمد بعلبكي، موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية : قضايا ومعوقات التنمية، (لبنان: بيروت، دار الفارابي، ط1، 01، 2007)، ص ص99،100.
- (16) - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المجتمع المدني، اطلع عليه بتاريخ 10/11/2018، متوفر على الرابط الإلكتروني، <http://www.fao.org/partnerships/civil-society/ar/>
- (17) - سيف الدين العامري، كيف يمكن للمواطن أن يحب الضرائب، جريدة العرب، لندن، العدد 10420، بتاريخ 10/10/2016م، ص 06.
- (18) - قناة الحر، حق الوصول إلى المعلومة.. مبدأ أميركي، تقرير إخباري بث بتاريخ، 18/08/2017، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.alhurra.com/a/freedom-information-acts-facts/384736.html>
- (19) - عمر دغوغى، "مقاربة السياسة التشاركية أساس التنمية"، مقال منشور بتاريخ 12/07/2017، اطلع عليه بتاريخ: 21/07/2017، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2017/07/12/440629.html>
- (20) - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المجتمع المدني، اطلع عليه بتاريخ 10/11/2018، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.fao.org/partnerships/civil-society/ar/>
- (21) - بوزيد سايح، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية"، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 10، 2012، ص ص55-66.
- (22) - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، تقرير بعنوان: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، النسخة العربية، مكتب تونس، دون تاريخ إصدار، ص 06، اطلع عليه بتاريخ: 28/10/2018، متوفر على الرابط الإلكتروني المختصر: <https://goo.gl/UbBgSU>
- (23) - سيف الدين العامري، مرجع سابق، ص 06.
- (24) - إبراهيم عبد الله غلوم، بناء الثقافة الديمقراطية: بناء الثقافة المدنية، مجلة البحرين الثقافية، البحرين، العدد 31، يناير (2002)، ص ص109-120.